مدير زراعة يقدر حجم السيول:

وصلت ارتفاعاتها إلى نصف شجرة تفاح وسماكة البرد ٢,٥م

الوطن

كشف مدير الزراعة في ريف دمشق علي سعادات عن تشكيل أربع لجان لتقييم أضرار قرى القلمون بشقيها الزراعي والحيواني.

وبين سعادات أن ثلاثاً منها لتقييم الأضرار في الأشجار والمحاصيل وشبكات الري ولجنة متخصصة لحصر أضرار الثروة الحيوانية وستقوم هذه اللجان المشكلة من الزراعة والفلاحين بإعداد ضبوط ترفع للمحافظ والجهات الأخرى لبيان طريقة التعويض.

وقال سعادات في تصريح لـ«الوطن»: إن المنطقة تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام على اللجان الثلاث، وهي وادي المجر والمرمغة وزرع النصارى لتتمكن بسرعة من حصر كامل الأضرار عبر الوقوف على واقع كل حقل متوقعاً أن تنتهي هذه اللجان من عملها خلال أربعة أيام.

وأشار سعادات إلى وجود أضرار في المجال الزراعي تتضمن محاصيل خضروات تم طمرها وأخرى جرفتها السيول إضافة إلى شبكات ري جرفها أو خربها السيل إضافة إلى محاصيل البطاطا والفاصوليا التي لم يقم الفلاحون بجنيها وأشجار مثمرة وخصوصاً التفاح الذي لم يتم قطافه، فقد تضرر نتيجة حبات البرد، وفي الشق الحيواني هناك حديث عن فقدان ١٥٠ رأس غنم وحديث آخر عن عدة أبقار.

ووفقا لمدير زراعة الريف فإن الضرر تركز في قرية الجبة وقسم من قرية عسال الورد باتجاه الجبة وقسم من قرية رأس العين على أطراف وادي المجر.

ولفت سعادات إلى أن أغلبية الضرر كانت بسبب السيول التي انحدرت بقوة تجاه وادي المجر مبيناً أن بعض هذه السيول وصلت ارتفاعاته إلى نصف شجرة التفاح مبيناً أن مياه السيول مازالت جارية حتى الآن إضافة إلى تشكل مستنقعات من المياه.

وكشف مدير الزراعة أن ما جرى من سيول وبرد تم خلال أقل من ساعة واحدة وأن سماكة البرد وصلت إلى أكثر من مترين ونصف المتر يوم الجمعة أما يوم السبت فما زال ارتفاع البرد متراً ونصف المتر في بعض المناطق.

وبين سعادات أنه وفقا لشهادات الأهالي فإن الغزارة التي نزلت بها الأمطار لم يشهدوها منذ عشرات السنين، لافتا إلى أن المساحة التي نالتها الكارثة تبدأ من بداية وادي المجر عند قرية رأس العين وتنتهي بأول أراضي عسال الورد وتمتد لمسافة ٢٢ كيلومتراً وصبت فيها السيول من جميع الاتجاهات ما أدى إلى هذا الفيضان الكبير، مبيناً أن هذا الوادي غوطة بحد ذاته.

أسئلة حول حالات خاصة للبطاقة الذكية ودراسة لمنحها للعازبين

السويداء- عبير صيموعة

ورد إلى «الوطن» الكثير من شكاوى المواطنين حول وجود ثغرات في شروط منح البطاقة الذكية التي يعاني منها الأهالي المقيمون والوافدون رغم الدراسات المكثفة والاجتماعات العديدة لمعرفة كيفية منح البطاقة حيث أشارت أولى الشكاوى حول كيفية منح البطاقة للمواطنين العازبين والمقيمين في منازلهم بشكل مستقل (ولا يوجد لديهم دفتر عائلة) وعددهم بالمئات في المحافظة عموماً.

مشيرين إلى أنهم كانوا في السابق يقدّمون سند تمليك بالمنزل الذي يقطنون به أو فواتير لساعات الكهرباء والهاتف كإثبات لمعيشتهم باستقلالية كاملة، ووفقاً للإجراءات الحالية هم محرومون من البطاقة.

كما أشارت الشكاوى إلى المواطنين غير السوريين، أي إن العائلات الوافدة من الدول العربية عامةً والتي تقطن في الأراضي السورية منذ أعوام طويلة (من كل الجنسيات العربية)، والذين حرموا أيضاً من الحصول على البطاقة الذكية ولا يوجد أي قانون يستطيعون من خلاله الحصول على مازوت التدفئة بأدنى تقدير.

وكذلك الأمر لمكتومي القيد، فهناك عدة حالات من مكتومي القيد في المحافظة محرومون من الحصول على البطاقة الذكية (وبعضهم متزوجون ولديهم أولاد وخاصة العسكريين منهم) علماً أن معظمهم يتابعون مشكلة قيودهم في المحكمة والجميع يعلم روتين وطول فترة الدعاوى في المحاكم للبت في قضايا المواطنين، وربما تطول فترة معالجتهم لأمر قيدهم لأشهر أو ربما سنوات وبهذا سيمضي فصل الشتاء دون قدرتهم على الحصول على بطاقة لتأمين وتدفئة أطفالهم.

ناهيك عن مشكلة تأمين بطاقات لمراكز التوزيع، حيث إن كل المراكز لم توزّع أي بطاقة منذ أيام، علماً أن المركز الرئيسي الكائن بمدينة السويداء (طريق قنوات) هو الوحيد الذي تتوفر به البطاقات حاليا، وباقي المراكز (الفرسان- البريد- شهبا- شقا- لاهثة- المزرعة- عريقة- القريا- صلخد- الغارية- ملح) جميعها لا يوجد بها بطاقات حالياً.

بدوره مدير فرع المحروقات في السويداء خالد طيفور أكد لـ«الوطن» أنه بالنسبة لمن لم يستطع تسجيل زواجه ولا يمتلك دفتر عائلة فيمكن وبشهادة المختار أن يقوم بتقديم طلب إلى لجنة المحروقات الفرعية والتي تقوم بدورها على مخاطبة شركة تكامل لمنح البطاقة بشكل استثنائي مؤكداً أنه لا علم للجنة المحروقات بعدم وجود بطاقات أسرية لتكامل في المراكز وفي حال تم إعلام فرع المحروقات فسيتم مباشرة بمخاطبة الشركة لتأمين البطاقات المطلوبة.

أما ما يتعلق بالعازبين فهي بطاقة أسرية عائلية ولكن الأمر حالياً يتم دراسته على مستوى الوزارة والحكومة لمحاولة تلبية احتياجات العازب وعلى سبيل المثال الطلاب الجامعيين ممن يقطنون في بيوت مستأجرة.

يتوقع أن تربح ٥ مليارات هذا العام

عويشق لـ«الوطن»: الاتصالات تدرس حجب مكالمات الصوت والفيديو عن الواتس آب والماسنجر وغيرها

الوطن

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي مؤخراً أخباراً مفادها أن وزارة الاتصالات والتقانة تدرس حجب المكالمات الصوتية ومكالمات الفيديو عن تطبيقات التواصل الاجتماعي على الإنترنت.

المدير العام للهيئة الناظمة للاتصالات والبريد إباء عويشق أوضح بأن موضوع الحجب قيد الدراسة، معتبراً أن أسعار الاتصالات في سورية معقولة بالنسبة لدخل المواطن، وأن قطاع الاتصالات من القطاعات التي لم ترتفع فيها الأسعار كثيراً.

وعن أسباب اقتراح الدراسة بيّن عويشق أن هذه التطبيقات التي تعرف باسم تطبيقات OTT تتيح لجمهور المستخدمين خدمات الاتصال الصوتي والمرئي من دون مقابل مستفيدة من وصول شبكة الإنترنت إلى عدد هائل من المستخدمين حول العالم لكنها تؤثر على إيرادات شركات الاتصالات المرخص لها بتقديم الخدمات، وبالتالي ينخفض العائد على الاستثمار لدى هذه الشركات ويقل الحافز لديها لوضع استثمارات إضافية لتحسين الشبكة وتقديم خدمات أفضل وأقل تكلفة.

إضافة إلى المشكلات المتعلقة بخصوصية بيانات المستخدمين، وهي أيضاً موضوع جدل كبير، مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي أصدر مؤخراً ضوابط صارمة لجمع وتوزيع البيانات الشخصية والتي تعتبر معظم الشركات التي تقدم تلك التطبيقات مخالفة لهذه الضوابط.

وبين عويشق في حديثه مع «الوطن» أنه من الصعب تخفيض أسعار الاتصالات خاصة أن تقديم خدمات الاتصالات يحتاج إلى وضع استثمارات كبيرة لبناء البنى التحتية وشراء التجهيزات، ومعظم هذه الاستثمارات هي بالقطع الأجنبي، إضافة إلى أن قطاع الاتصالات بمرحلة إعادة بناء بعد الدمار الكبير الذي حصل خلال سنوات الحرب الماضية.

وأوضح عويشق أن وزارة الاتصالات تدرك حاجة المواطنين للتواصل مع أقربائهم وذويهم خارج البلاد، مضيفاً: تعمل الوزارة على إيجاد الحلول المقبولة والتي تحقق توازناً بين مصلحة جميع الأطراف المستخدمين وشركات الاتصالات والدولة، وأن هناك العديد من الدول التي اعتمدت على إطلاق منصات تواصل تقدم هذه الخدمات بتكاليف مقبولة كبديل مناسب لتلك التطبيقات.

وعن الخسائر التي يتسبب بها استخدام خدمات الاتصال الصوتي والمرئي في تطبيقات الـOTT على قطاع الاتصالات، أشار عويشق إلى أنه لا يمكن القول إن كل دقيقة اتصال عن طريق هذه التطبيقات هي خسارة لثمن الدقيقة على الشبكة الهاتفية، لأن المتصل يشعر بأنه بإمكانه الاتصال لفترة طويلة دون أن يتحمل أي مبلغ، وبالتالي لا يمكن البناء على ذلك، وتابع عويشق: إنه من الصعب الحصول على إحصائيات دقيقة عن عدد مستخدمي ميزات الاتصال في تطبيقات الـOTT كون هذه التطبيقات عديدة ومتنوعة وتستخدم تقانات التشفير التي تصعّب من عملية اكتشافها.

وتوقع عويشق أن تتراوح أرباح الشركة السورية للاتصالات بين ٤ إلى ٥ مليارات ليرة سورية في عام ٢٠١٨، مبيناً أن هناك إيراداً بديلاً يأتي عن طريق اشتراكات الإنترنت كخدمة الإنترنت الثابت ADSL، والتي ازدادت إيراداتها في الشركة السورية للاتصالات نحو ستة أضعاف في عام ٢٠١٨ عنها في عام ٢٠١٥.

> من الصعب تخفيض أسعار الاتصالات

٦٠٠ مطعم في دمشق و٢٢٥ فندقاً

كريشاتي لـ«الوطن»: متوسط الأجور في القطاع السياحي الخاص بين ٦٠ و١٠٠ ألف ليرة

فادي بك الشريف

كشف مدير سياحة دمشق اليان خوري أن عدد منشآت الإطعام العاملة بنحو ٦٠٠ منشأة (رقم تقريبي) إضافة إلى نحو ٢٢٥ منشأة مبيت.

وبين مدير سياحة ريف دمشق طارق كريشاتي لـ«الوطن» وجود مئتي منشأة إطعام ومبيت لم تدخل الخدمة بعد، مبيناً أن عدد منشآت المبيت المرخصة والمؤهلة قدر بـ١٠٧ منشآت منها ٨١ منشأة داخل الخدمة، كما يقدر عدد منشآت الإطعام المرخصة بـ٢٦٢ منشأة منها ١٢١ منشأة داخل الخدمة، وعدد المكاتب المرخصة ١٢٦ مكتباً.

وحول عدد فرص العمل في القطاع السياحي، قال كريشاتي: يتم سنوياً الترخيص لـ٥ مكاتب سياحة وسفر، وكل مكتب يلزمه ٣ عمال كحد أدنى بزيادة ١٥ عاملاً سنوياً.

وفيما يخص المهن المتوقع الطلب عليها خلال الفترة القادمة، توقع كريشاتي الطلب على المطاعم الصغيرة من وجبات سريعة ومتنزهات سياحية.

وحول المهن المتوقع نموها وحاجتها لليد العاملة في المرحلة القادمة، أشار كريشاتي إلى أهمية قطاع الفنادق من عمال أو موظفي استقبال وخدمة، ناهيك عن أهمية قطاع المطاعم في استقطاب عمال صالة وعمال مطبخ (شيف)، كما يوجد حاجة لعمال ضمن قطاع المتنزهات والمكاتب السياحية وذلك لنقص الكوادر.

مضيفاً: في المرحلة القادمة مع إعادة الإعمار وعودة العديد من المنشآت السياحية (فنادق- مطاعم) وبعد دوران عجلة السياحة الداخلية والخارجية بالشكل الأمثل تكون هذه القطاعات بحاجة إلى كوادر مؤهلة بسبب هجرة ونقص العمالة بشكل عام لهذه القطاعات.

في سياق متصل أشار مدير الهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي فيصل نجاتي إلى وجود ٤ معاهد ومدارس في الخدمة بدمشق وهي المعهد التقاني للعلوم السياحية والفندقية ومركز دمر للتدريب السياحي والفندقي، إضافة إلى المدرسية المهنية في دمشق والمدرسية المهنية في ريف دمشق.

مضيفاً وجود ٢٦ مركز تدريب سياحة وفندقي خاصاً في المحافظات، ولدى الهيئة ٧ معاهد تقانية للعلوم السياحية والفندقية، ويوجد ١٧ ثانوية فندقية في المحافظات، ٤ ثانويات منها خرجت من الخدمة، كما تم إحداث الدبلومات المتخصصة في مركز دمر، إضافة إلى إحداث دبلوم التسويق السياحي والدبلوم العالي في إدارة الضيافة.

ولفت نجاتي إلى وجود ٤ مدارس ومعاهد خرجت من الخدمة خلال الأزمة في دير الزور والرقة وتدمر وإدلب، مضيفاً: بالنسبة لأعداد الطلاب مازال التسجيل مستمراً في المعاهد والمراكز الخاصة وبالتالي يصعب تحديد أعداد الطلاب حالياً.

وعن المراكز السياحية أكد نجاتي وجود ٦ مراكز سياحية خاصة في دمشق، إضافة إلى مركز وحيد في ريف دمشق.

وبالنسبة للمهنة المتوقع نمو الطلب عليها قال نجاتي: إنه مع عودة عدد كبير من المنشآت السياحية (مطاعم- فنادق) ودخول منشآت جديدة بالخدمة، بدأ زيادة الطلب بشكل كبير على مهن شيف بجميع الاختصاصات من شرقي وعربي ومعجنات وعمال مطعم، وعمال تدبير فندقي، وخدمة غرف، إضافة إلى اختصاصات إدارة المطاعم والفنادق، متوقعاً ازدياد الطلب لاحقاً على موظفي مكاتب السياحة والسفر.

وعن متوسط الأجور قال نجاتي: إن الأجور في القطاع السياحي متفاوتة حسب الاختصاص والخبرة والتقنية، مضيفاً: إنه على سبيل المثال تعتبر بعض المهن عالية الرواتب كـ(شيف رئيسي)، كما أنه بشكل عام الرواتب في القطاع السياحي الخاص جيدة والطلب عليها عالٍ.

> نجاتي لـ«الوطن»: نتوقع ازدياد الطلب مستقبلاً على موظفي مكاتب السياحة والسفر

تأهيل مشافي دير الزور يحتاج إلى المبالغ لم يتم رصدها

العبيد: الوضع الصحي للمحافظة مقبل على اختناقات دون مشافٍ

عبد المنعم مسعود

يبدو الحديث عن قطاعات الصحة والمياه وتأهيل البنى التحتية وإعادة إعمار الأحياء المهدمة مرتبطاً لدى أغلب مسؤولي مدينة دير الزور بانتظار مبادرات من المنظمات الدولية كالصحة العالمية وغيرها.

واقع القطاع الصحي في المحافظة يتجه نحو اختناقات في قادم الأيام في ظل الجمود الذي يطال القطاع الصحي في المحافظة بعد عام من تحريرها والذي تزامن مع عودة أكثر من مليون من أبنائها.

مدير صحة محافظة دير الزور عبد نجم العبيد أكد أنه حتى الآن لا يوجد أي بوادر من وزارة الصحة باتجاه تأهيل مشافي الريف أو المدينة خصوصاً أن المحافظة تعتمد على مشفى واحد هو مشفى الأسد في مدينة دير الزور وأن بعض الحالات تقطع مسافة أكثر من ١٠٠ كيلومتر للوصول للمشفى في ظل عدم وجود مشاف في أرياف المحافظة لا بل إن هناك حالات كثيرة لا يمكن معالجتها أو إجراء عملياتها الجراحية في المشفى ما يستدعي بأصحابها السفر إلى مشافي دمشق ناهيك عن قلة الأطباء التي تعاني منها المشفى وخصوصا في بعض الاختصاصات.

وبيّن العبيد أن البدء اليوم بالعمل على إعادة تأهيل أي مشفى في المحافظة يحتاج إلى وقت من سنة إلى سنتين بالحد الأدنى لذلك فإن الإبقاء على الوضع الحالي في ظل تزايد أعداد العائدين إلى المحافظة والذي تجاوز المليون سيعني نقصاً في التغطية الصحية واختناقاً في إمكانية تقديم الخدمات الصحية.

وكشف العبيد عن طرح لإعادة تأهيل المشفى الوطني في البوكمال مشيراً إلى أن هناك من يرى أنه يحتاج إلى اعتمادات تصل إلى ملياري ليرة وهذه الاعتمادات غير متوافرة في الوقت الحالي أما المشفى الوطني بمدينة الميادين فيحتاج من ٤٠٠-٥٠٠ مليون. على حين إن مشفى الطب الحديث بالميادين مدمر ومشفى الأطفال والتوليد إضافة إلى مشفى الفرات بمدينة دير الزور أيضاً.

ورأى العبيد أن انتظار المنظمات الدولية لن يجدي نفعا وتحويل مراكز صحية إلى مشاف إسعافية غير ممكن لأن وجود المشفى حتى وإن كان إسعافياً فيعني تقديم كافة الخدمات لذلك فان الحل يكون بتقديم إمكانات للقطاع الصحي وخصوصاً على صعيد إعادة المشافي.

بدوره مدير الأبنية في وزارة الصحة محمد إبراهيم في تصريح خاص لـ«الوطن» قال إن أضرار المشفى الوطني بمدينة الميادين اخف منها في مشفى الطب الحديث إلا أن المشفى قديم وأخذ قرار منذ عام ١٩٩٦ بهدمه وبناء مشفى جديد مكانه لذلك فإن الاتجاه حالياً نحو إعادة مشفى الطب الحديث بالمدينة وهناك اتجاه نحو منظمة الصحة العالمية للقيام بهذه المهمة والمسألة مازالت في طور الحديث وإذا أصبح ذلك وارداً فسيتم إعطاء الموافقات اللازمة.

وأكد إبراهيم أن المشفى الوطني بمدينة البوكمال متضرر بشكل كبير وتحتاج إعادته إلى مبالغ كبيرة لذلك فإن الاتجاه للبحث عن مكان يصلح أن يصبح مشفى إسعافياً أو بالأحرى غرفة ضماد تقوم على استقبال الحالات الساخنة ومعالجتها بحيث تتحول إلى حالة باردة يستطيع صاحبها الوصول إلى دير الزور مبيناً أن فريقاً من الوزارة ذهب للكشف على المركز الصحي بالبوكمال إذا كان يصلح أن يكون مشفى إسعافياً وإذا تم الأمر ونجحت الفكرة فسيتم تعميمها على كافة مناطق القطر التي تحتاج إلى مشاف.

ولفت إبراهيم إلى أن كافة المراكز الصحية تمت دراستها بدير الزور وان نصيب منظمة الصحة العالمية بلغ ١٤ مركزاً ستقوم بتأهيلها وبانتظار التأكيد النهائي.